# الهيئة السعودية لتسويق الاستثمار تدعم إطلاق معرض MIPIM الشرق الأوسط في الرياض لعام 2026

PodMedia Network ©

**الرياض:** أعلنت الهيئة السعودية لتسويق الاستثمار، دعمها لإطلاق معرض MIPIM الشرق الأوسط من خلال توقيع اتفاقية مع شركة ار اكس العربية لدعم إطلاق معرض MIPIM الشرق الأوسط في المملكة العربية السعودية، والذي سيعقد خلال العام 2026 في الرياض.

سيجمع معرض MIPIM الشرق الأوسط الذي تنظمه شركة RX الرائدة عالمياً في الفعاليات والمعارض ومنظم معرض MIPIM العالمي الشهير، نخبة من المستثمرين الدوليين وصناع السياسات والمطورين وأصحاب المشاريع من جميع أنحاء المنطقة، ليشكل منصة عالمية رائدة للاستثمار وإبرام الصفقات. سيعزز الحدث التزام المملكة بفتح آفاق جديدة للاستثمار العالمي وتسريع طموحاتها في قطاعي العقارات والبنية التحتية.

وبهذه المناسبة، قال فاسيل جيغالو، المدير العام لشركةRX في الشرق الأوسط والأسواق الناشئة: "يمثل دعم الهيئة السعودية لتسويق الاستثمار محطة بارزة لمعرض MIPIM الشرق الأوسط ويعكس التأثير المتنامي للمنطقة على الساحة الاستثمارية العالمية. وتشهد المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي مرحلة تحول غير

مسبوقة، وسيشكل معرض MIPIM الشرق الأوسط منصة محورية تجمع المستثمرين الدوليين والمطورين وصناع السياسات لتعزيز التعاون ودفع عجلة التحول العمراني."

كما أضاف نيكولاس بوفي، مدير معرض MIPIM: " تقف المملكة العربية السعودية ومنطقة الشرق الأوسط في طليعة التحول العمراني العالمي من خلال تطوير مشاريع عقارية مبتكرة وطموحة. بصفته المنصة العالمية الأبرز للقطاع العقاري، يضطلع معرض MIPIM بدور محوري في دعم هذا التحول من خلال ربط رؤوس الأموال الدولية بالقادة الحكوميين وصنّاع القرار في دول مجلس التعاون الخليجي".

"ونتطلع للعمل عن كثب مع الهيئة السعودية لتسويق الاستثمار، لإطلاق أول نسخة من معرض MIPIM في الشرق الأوسط في أكتوبر المقبل.و إلى جانب معرض MIPIM في مدينة كان ومعرض MIPIM آسيا في هونغ كونغ، يمثل معرض MIPIM الشرق الأوسط في الرياض خطوة استراتيجية مهمة في مهمتنا لربط قادة القطاعين العام والخاص ودعم المشاريع التي ستسهم في تشكيل مستقبل المدن."

الجدير بالذكر، أن هذا الإعلان يأتي في وقت تستعد فيه "استثمر في السعودية" للمشاركة في معرض MIPIM بمدينة كان في شهر مارس 2026، حيث ستستعرض فرصاً استثمارية نوعية مع تسليط الضوء على التطورات التشريعية في المملكة، بما في ذلك الأنظمة التي تتيح للشركات والأفراد غير السعوديين تملك الأصول السكنية والتجارية والصناعية والزراعية في مناطق محددة.

**// انتهى //**